



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية

علي نجات



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية

علي نجات *

المقدمة:

اتسمت العلاقات السعودية الإيرانية بالاحتقان الشديد؛ بسبب الخلافات السياسية والمذهبية على مرّ التاريخ، حتى أنه في العقود الثلاثة الماضية، قُطعت مرتين. فقد قُطعت العلاقات الدبلوماسية لأول مرة عام 1987، بعد حادثة مكة المكرمة، وللمرة الثانية عام 2016، بعد مهاجمة الأماكن الدبلوماسية السعودية في إيران. فمنذ 2016 شهدت العلاقة السياسية بين الرياض وطهران انقطاعاً تاماً؛ بسبب الخلافات الشديدة بين الدولتين، والمتعلقة بتباين المقومات السياسية والفكرية وتنازع النفوذ السياسي والاقتصادي، الأمر الذي انعكس على العلاقات السياسية بين البلدين. وكان من آثار ذلك إحراق المحتجين الإيرانيين سفارة الرياض في طهران وقنصليتها في مشهد، على أثر إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي «نمر النمر» في العام 2016، مما أدى إلى سحب الرياض بعثتها الدبلوماسية من طهران، وقطع العلاقة بإيران.

لكن بعد هذه الفترة من القطيعة السياسية والحرب بالوكالة، بدأت المفاوضات بين الرياض وطهران في نيسان/ أبريل / 2021، برعاية عراقية ولقاء غير معلن بين وفدي البلدين في المنطقة الخضراء ببغداد. استضافت بغداد من نيسان/ أبريل 2021 إلى نيسان/ أبريل 2022، خمس جولات من المحادثات بين مسؤولي طهران والرياض. وقد اتفقت السعودية وإيران على إنهاء حالة القطيعة الدبلوماسية بينهما والتي دامت سبع سنوات، بعد وساطات وجولات محادثات سرية وعلنية احتضنها العراق وُعُمان، الأمر الذي أوصل الجانبين في 10 آذار/مارس 2023 إلى اتفاقية تهيئ الأرضية السياسية لعودة العلاقات الطبيعية بين الرياض وطهران، وإعلان الاتفاق وبنوده في الصين التي دخلت كداعمٍ وضمن لما عُرف بالاتفاقية السعودية الإيرانية.

أنهى الاتفاق سبع سنوات من القطيعة، حيث أعادت إيران فتح سفارتها في الرياض، في بداية حزيران/ يونيو 2023، وفي منتصف يونيو وصل فيصل بن فرحان إلى إيران في زيارة هي

*كاتب وباحث أكاديمي، متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

الأولى لوزير خارجية سعودي منذ أكثر من عقد، واتفق مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، على عودة عمل سفارة الرياض في طهران وقنصليتها بمدينة مشهد، في المستقبل القريب. يفتح هذا التطور باب التساؤلات عن أسباب المصالحة الإيرانية السعودية وانعكاساتها على القضايا الإقليمية، لا سيّما أوضاع الساحات التي تشهد طيلة عقود تنافساً حاداً وحروباً بالوكالة بين الطرفين.

وفي هذا الإطار تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على سؤالين أساسيين: ما أسباب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية ودوافعها؟ وما هي انعكاسات وتداعيات تطبيع العلاقات بين طهران والرياض على الشرق الأوسط؟ للإجابة على هذين السؤالين، تم تقسيم هيكل البحث إلى ثلاثة أجزاء. فبعد تحليل أسباب وجذور التوتر في العلاقات بين إيران والسعودية، سيتم الإشارة إلى دوافع طهران والرياض لاستئناف العلاقات، وفي النهاية سيتم دراسة تداعيات تطبيع العلاقات بين أهم دولتين وقوتين إقليميتين على منطقة الشرق الأوسط.

جذور الخلافات الإيرانية السعودية

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية العديد من التقلبات منذ انتصار الثورة عام 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثمّ، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فتراتٍ من التعاون والتنافس والصراع وفقاً للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي تحدّد نوع العلاقة بين هاتين الدولتين¹. تعود جذور الخلافات السعودية الإيرانية إلى عام 1979، حين أعلنت الرياض دعمها نظام الشاه محمد رضا بهلوي في مواجهة موجة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت ضده أواخر عام 1977، والتي انتهت بإطاحة نظامه في عام 1979². وفي أواخر فترة حكم محمد رضا بهلوي كانت العلاقات الإيرانية السعودية في أفضل حال، ففي كانون الثاني/يناير 1978 قام شاه إيران بزيارة تاريخية إلى السعودية، واستقبل بحفاوة من قبل العاهل السعودي آنذاك الملك فيصل.

1. Ali Nejat, "Iranian-Saudi Normalization: From Hostility to Cooperative Rivalry, 2023 March 24, available at: Gulf International Forum, 2023, <https://gulffif.org/iranian-saudi-normalization-from-hostility-to-cooperative-rivalry>.
2. Richard Halloran, "2 Iranian Fighters Reported Downed by Saudi Air Force," The New York Times, June 6, 1984, available at: <https://www.nytimes.com/1984/06/06/world/2-iranian-fighters-reported-downed-by-saudi-air-force.html>

نقلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 العلاقات السعودية الإيرانية من نطاق التنسيق والتعاون بين نظامين ملكيين، شكلاً معاً منذ مطلع السبعينيات ركيّزي «مبدأ نيكسون» لملء الفراغ في المنطقة، إلى نظامين متنافسين خصمين يتنازعان القيادة والنفوذ في المنطقة، وتمثل إيران القطب الشيعي بينما تترعم الرياض القطب السني في المنطقة، ومع الوقت تحول الخلاف بينهما إلى معركة أيديولوجية وسياسية؛ فالنظام الجديد في طهران طرح نموذجاً مختلفاً للإسلام السياسي، ينافس السعودية على قيادة العالم الإسلامي³. كما ازداد التوتر مع إعلان النظام الجديد في طهران نيته تصدير الثورة إلى دول المنطقة.

وقد رسمت الحرب العراقية الإيرانية، أولى محطات الصراع العلنية بين طهران والرياض، اللذين كانا إبان حكم الشاه في إيران حليفين ضد النظام العراقي القريب من الاتحاد السوفيتي. تحالفت السعودية مع العراق ضد إيران، ووفرت له دعماً سياسياً ومالياً ودولياً وعربياً على مدى سنوات الحرب الثماني. كما حصلت مواجهات عسكرية مباشرة بين الرياض وطهران. ففي حزيران/يونيو 1984 أسقطت السعودية طائرتين إيرانيّتين اخترقتا مجالها الجوي⁴. وبلغ التوتر بين الطرفين ذروته خلال موسم الحج في عام 1987، عندما أدت احتجاجات حجاج إيرانيين رفعوا شعارات سياسية إلى مقتل أكثر من (400) شخص، بينهم (275) حاجاً إيرانياً و(85) شرطياً سعودياً⁵.

بالطبع، لم تستمر حالة التوتر بين إيران والسعودية طوال فترة الجمهورية الإسلامية، فقد شهدت العلاقات بين البلدين تقارباً خلال رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي. ويُعبّر عن فترة خاتمي بالفترة الذهبية في العلاقة بين إيران والسعودية، حتى كان الحجاج الإيرانيين في هذه الفترات يقيمون بعض المراسيم الدينية وقراءة الدعاء من دون ضغوطات من قبل السلطات السعودية. كما وقّعت الرياض وطهران في عام 2001 اتفاقاً أمنياً يهدف خصوصاً إلى مكافحة تهريب المخدرات والإرهاب. لكن رغم أن العلاقات بين البلدين تحسّنت مع إدارة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي،

3. فرح الزمان أبو شعير، «إيران والسعودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية»، مركز الجزيرة للدراسات، 22 كانون الثاني/يناير 2014، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3642>

4. Richard Halloran, Former source.

5. John Kifner, "400 Die as Iranian Marchers Battle Saudi Police In Mecca; Embassies Smashed In Teheran," The New York Times, Aug. 2, 1987, available at: <https://www.nytimes.com/1987/08/02/world/400-die-iranian-marchers-battle-saudi-police-mecca-embassies-smashed-teheran.html>

فإنها توترت بشدة بعد الغزو الأمريكي للعراق، خصوصاً في عهد إدارة الرئيس محمود أحمددي نجاد، حيث اتهمت السعودية إيران بمحاولة السيطرة على العراق من خلال الميليشيات والقوى السياسية الخليفة لها.

لقد كان الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 وتغيير النظام السياسي فيه عاملاً رئيساً في تغيير طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية وتأجيج التوتر، إذ بدأ كل بلد يتهم الآخر بالتدخل في العراق وتأزيم الوضع الأمني في المنطقة. وقد كانت الرياض قلقة من النفوذ الإيراني في الحكومة العراقية، لا سيّما في فترة ولاية نوري المالكي، وهناك أسباب أخرى فاقمت حالة التوتر، مثل الدعم السعودي لمجموعة جند الله في إيران، وأحداث اليمن في عامي 2009 و2010، واتهام إيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي، واغتيال العلماء النوويين الإيرانيين، والاحتجاجات السعودية في عامي 2011 و2012 واتهام إيران بدعمها، ومن ثمّ، الحريين الطاحتين في سوريا واليمن، كلّ ذلك يمثّل أهم الأسباب في استدامة حالة التوتر بين إيران والسعودية.

ومع اندلاع انتفاضات الربيع العربي وبداية الأزمة في سوريا والبحرين واليمن، تصاعدت التوترات بشكل حاد بين إيران والسعودية. دفع اندلاع الربيع العربي العداء بين السعودية وإيران إلى مستوى جديد، حيث سعت كل منهما إلى تشكيل نتائج الانتفاضات العربية لصالح مصالحهما، وبذلك تبنيًا سياسات متناقضة على ما يبدو. لقد دعمت بعض الانتفاضات وعارضت أخرى. دعمت إيران الاحتجاجات في البحرين باسم احترام «إرادة الشعب»، لكنها سارعت في إرسال الدعم العسكري والأفراد إلى بشار الأسد في سوريا. لكن السعودية فعلت العكس حيث أرسلت الرياض في آذار/مارس 2011 ألف جندي إلى البحرين لقمع الحركة الاحتجاجية التي يشكل الشيعة محورها في هذا البلد، متهمه إيران بالوقوف وراء هذه الاضطرابات. لكن في سوريا، دعمت المعارضة المسلحة، وقدمت لها مساعدات عسكرية ومالية سخية.

فخلال الأزمة السورية، اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية مواقف متناقضة في سوريا بناءً على أهداف ومصالح محددة لكل منهما⁶. كما اتهمت السعودية، إيران بدعم الحوثي في اليمن، الذي سيطر على العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014. فتدخلت السعودية عسكرياً في آذار/مارس 2015، لتقطع الطريق على زحف الحوثيين في اتجاه عدن بعد إطاحة

6. علي نجات، «راهبردهای جمهوری اسلامی ایران و عربستان سعودی در قبال بحران سوریه»، (استراتيجيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية إزاء الأزمة السورية)، فصلية السياسة الخارجية، شتاء 2015، رقم 28، ص 631.

حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في صنعاء⁷. ورغم أن المملكة لم تُعلن رفضها صراحةً الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إدارة الرئيس باراك أوباما مع إيران عام 2015، فإنها في الحقيقة، عارضته ضمناً، خصوصاً أنّ الاتفاق لم يأخذ في الاعتبار برنامج إيران الصاروخي وسياساتها الإقليمية، وقد نظرت إليه الرياض باعتبار أنه يعزز وضع إيران السياسي والاقتصادي.

وفي أيلول/سبتمبر 2015، أدانت إيران «عدم كفاءة» السلطات السعودية بعد تدافع أودى بحياة مئات الإيرانيين في الحج في مكة المكرمة. وفي كانون الثاني/يناير 2016، أبدت طهران استياءها الشديد من إعدام الرياض رجل الدين الشيعي المعارض الشيخ نمر النمر. وفي مطلع عام 2016، قررت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك بعد أن اقتحمت حشود غاضبة السفارة السعودية في طهران وأحرقت الفنصلية السعودية في مدينة مشهد، رداً على إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي، نمر النمر، الذي اتهمته الرياض بإثارة النعرات الطائفية والخروج عن النظام العام. ومثّل وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في واشنطن عام 2016 عاملاً توتر إضافياً في العلاقات بين الرياض وطهران. وأبدت السعودية ارتياحاً إلى مواقف إدارة ترامب نحو إيران، بما في ذلك قراره الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على طهران، والتي شملت حظر تصدير النفط الإيراني، وعزل إيران عن النظام المصرفي العالمي. وفي عام 2019، سعت السعودية إلى حشد العالم الإسلامي وراءها من خلال استضافتها ثلاث قمم متزامنة خليجية وعربية وإسلامية في مكة، لمواجهة إيران بعد أن استهدفت هجمات مصالح نفطية سعودية، بما فيها ناقلات تحمل النفط السعودي.

غير أن السعودية أخذت تميل إلى التهدئة مع إيران على مدى العامين الماضيين. حيث استضافت بغداد من نيسان/أبريل 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، خمس جولات من المحادثات بين مسؤولي طهران والرياض⁸. واتفقت السعودية وإيران على إنهاء حالة القطيعة الدبلوماسية بينهما والتي دامت سبع سنوات، بعد وساطات وجولات محادثات سرية وعلنية احتضنها العراق وعمان، الأمر الذي أوصل الجانبين في شهر آذار/مارس 2023 إلى اتفاقية تهيئ الأرضية السياسية لعودة العلاقات طبيعية بين الرياض وطهران، وإعلان الاتفاق وبنوده في الصين التي دخلت كداعمٍ وضامن

7. علي نجاة، «راهبردهای جمهوری اسلامی ایران و عربستان سعودی در قبال بحران یمن»، (إستراتيجيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية إزاء الأزمة اليمنية)، فصلية العلاقات الدولية، ربيع 2016، رقم 19، ص 149.

8. «نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية: ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران؟»، تقرير ورشة عمل مع الملحقات، مركز البیان للدراسات والتخطيط، 21 مارس 2023، ص 17.

لما عُرف بالاتفاقية السعودية الإيرانية. وقّع على نص الاتفاقية المستشار الأمني لكلا البلدين، عن المملكة العربية السعودية وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني مساعد بن محمد العيبان، وعن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، استجابةً لمبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ.

كما أعادت إيران فتح سفارتها في العاصمة السعودية الرياض، في 6 حزيران/ يونيو 2023، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من الإعلان المفاجئ عن اتفاق بين أبرز قوتين إقليميتين على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة استمرت سبع سنوات. وفي 17 حزيران/ يونيو وصل فيصل بن فرحان إلى إيران في زيارة هي الأولى لوزير خارجية سعودي منذ أكثر من عقد، واتفق وزير الخارجية السعودي، مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، على عودة عمل سفارة الرياض في طهران وقصليتها بمدينة مشهد، في المستقبل القريب. كما التقى بن فرحان بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وسلمه دعوة رسمية لزيارة المملكة العربية السعودية.

دوافع استئناف العلاقات الإيرانية السعودية

الدوافع الإيرانية

يمكن دراسة دوافع رغبة إيران في استئناف العلاقات مع السعودية على ثلاثة مستويات: محلي وإقليمي ودولي. فأحد الدوافع الداخلية والأسباب الرئيسة لرغبة طهران في استئناف العلاقات مع الرياض، هو الخروج من الضغوط الاقتصادية الهشّة. حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من التراجع منذ خمس سنواتٍ على الأقل، فيما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأخيرة. إلى جانب ذلك، ارتفع التضخم في إيران بشكل مطرد منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي. فوفقاً لتقرير مركز الإحصاء الإيراني، كان متوسط معدل التضخم في إيران خلال آب/ أغسطس 2021 بمقارنة سنوية (45.2) بالمائة⁹. وهو أعلى معدل تضخم سنوي في إيران منذ عام 1994، في حين بلغ معدل التضخم ذروته (49.4) في المائة. وقد تدهور اقتصاد إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، وفرض العقوبات الأمريكية التي تسببت في انخفاض كبير في الصادرات النفطية،

9. «نرخ تورم سالانه»، (معدل التضخم السنوي)، مركز أمار إيران (مركز الإحصاء الإيراني)، أغسطس/ آب 2021، على الرابط: <https://www.amar.org.ir/news/ArticleType/ArticleView/ArticleID/15830>

والانخفاض الشديد في قيمة الريال الإيراني الذي بلغ أضعف مستوى له أمام الدولار. حيث يبلغ الريال الإيراني الآن نحو (500) ألف ريال للدولار مقارنة بـ (32) ألف ريال مقابل دولار واحد وقت إبرام اتفاق طهران النووي لعام 2015 مع القوى العالمية. وقد ذكر الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني أنَّ إيران خسرت بما لا يقل عن (150) مليار دولار على مدى ثلاث سنوات بسبب هذه العقوبات.¹⁰ وأدى التضخم المرتفع الناجم عن الأزمة الاقتصادية في السنوات الماضية في إيران إلى احتجاجاتٍ في مدنٍ مختلفة. وهو ما كان له تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية على إيران. ومن ثمَّ، فإنَّ طهران في حاجة إلى حوافز اقتصادية؛ لأنَّ الوضع في البلاد يتدهور بسرعة. لذلك، تحاول طهران تقليص حجم العقوبات الدولية المفروضة عليها من خلال مفاوضات فيينا، وتحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية. وتأمل طهران في أن تقنع الرياض بالأخذ موقفاً سلبياً من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي. بعبارة أخرى، تأتي الأبعاد الداخلية في مقدمة الحسابات الإيرانية نظراً للأزمة التي تواجهها بفعل الحركات الاحتجاجية الناجمة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجةً للعقوبات الدولية المفروضة عليها وعلاقتها المتأزمة مع دول الجوار، والتي تحول دون تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، في السياق الداخلي أيضاً تسوّق الحكومة الإيرانية الاتفاق على أنه نجاح لرئيس الجمهورية إبراهيم رئيسي وتصوره القاضي بالتوجه شرقاً وتحسين العلاقات مع دول الجوار. كما تريد إيران أن تظهر لشعبها أنها ليست معزولة تماماً، وأن الضيق الاقتصادي الذي تعاني منه ناتج إلى حد كبير عن العداء الأمريكي فحسب¹¹.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن سبب رغبة طهران في استئناف العلاقات مع السعودية هو وقف مسار التطبيع مع تل أبيب وتقليص دور إسرائيل في المنطقة، وخاصةً دول الجوار. لأن المملكة العربية السعودية ليست لاعباً منعزلاً في الشرق الأوسط، بل لديها علاقات جيدة ووثيقة مع الدول العربية والإسلامية. وهذا يعني أن التطبيع وتحسين العلاقات الإسرائيلية السعودية لن يقتصر على العلاقات الثنائية، وستتجه دولٌ عربية أخرى في المنطقة تدريجياً نحو توقيع اتفاقية سلام وتطبيع العلاقات وتوسيع التعاون مع إسرائيل. ومن ثمَّ، فإنَّ تطبيع العلاقات مع إسرائيل ووجودها بالقرب

10. «حسن روحاني: قيمت دلار می بایست معقول می بود» (حسن روحاني: كان يجب أن يكون سعر الدولار معقولاً)، وكالة أنباء تسنيم، 26 سبتمبر/أيلول 2020، على الرابط: <https://2u.pw/aVDzX>

11. Anchal Vohra, "Saudi-Iranian Rapprochement Is Heading Nowhere", September 3, 2021, available at: <https://foreignpolicy.com/2021/09/03/saudi-iranian-rapprochement-is-heading-nowhere/>

من حدود إيران وقيام تحالف دفاعي إقليمي تشارك فيه إسرائيل، بالإضافة إلى خلق تهديدات أمنية لطهران، كل ذلك سيؤدي إلى عزلة نسبية لإيران في المنطقة، ويُضعف علاقات إيران مع دول الجوار ويغيّر ميزان القوى في المنطقة. وهذا لا يتماشى مع سياسات طهران. كما حذّر المسؤولون السياسيون والعسكريون في طهران مراراً وتكراراً من دخول إسرائيل إلى المنطقة، وانتقدوا عدّة مرات الإمارات العربية المتحدة والبحرين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وفتح السفارات رسمياً. ولهذا السبب، فإن أحد أسباب رغبة إيران هو وقف مسار التطبيع¹². وفي هذا الصدد قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، خلال لقاء مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان: «إن النظام الصهيوني ليس فقط عدواً للفلسطينيين، بل هو تهديد لجميع المسلمين، وإنّ قيام بعض دول المنطقة بتطبيع العلاقات مع هذا الكيان لن يجلب الأمن، وتعارضه الأمة الإسلامية»¹³.

أما على الصعيد الدولي، فإن أهم دوافع إيران هو كسب دعم السعودية والتأثير على الأوروبيين والولايات المتحدة في مفاوضات فيينا من خلال إظهار حسن نيتها لحلّ القضايا الإقليمية. فإن أحد متطلبات طهران لتهدئة التوترات مع السعودية هو إنهاء الخلافات حول برنامجها النووي بهدف تخفيف العقوبات الدولية. لذلك، فإن أحد التحديات التي تواجه برنامج إيران النووي هو قلق بعض الجهات الإقليمية الفاعلة، كالمملكة العربية السعودية التي طلبت عدّة مرات الانضمام إلى مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن بواسطة أطراف الاتفاق النووي، لكن إيران رفضت الطلب، مؤكدةً أن لا علاقة للرياض بهذه المفاوضات. وترى طهران أن وجود دول جديدة في مفاوضات فيينا بشأن استعادة الاتفاق النووي سيؤدي إلى تعقيدها؛ لذا تحاول طهران تسريع عملية التوصل إلى اتفاق نووي عبر تحسين العلاقات مع الرياض. لا سيّما أن ترى إيران في هذا الحدث فرصةً لتعزيز موقفها في المفاوضات بشأن الملف النووي. فاستئناف العلاقات مع الرياض، وإبداء مستوى من الإيجابية والمرونة من المحتمل أن يدفع المملكة إلى التخلي عن مطلبها، أي المشاركة في المحادثات النووية؛ لأن مشاركتها ستعيق التوصل إلى اتفاق، وستزيد من الشروط والقيود على البرنامج.

12. علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ملخصات الخبراء، ص 4.

13. «إبراهيم رئيسي: أعداء المسلمين وعلى رأسهم إسرائيل ضد تطوير التعاون بين إيران والسعودية»، آر. تي، 17 يونيو 2023، على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1470759>

الدوافع السعودية

بالإضافة إلى إيران، هناك الكثير من الأسباب والدوافع المصنّفة على ثلاثة مستويات جعلت الرياض تعيد حساباتها فيما يتعلّق بالعلاقات مع طهران وتخفيف حدّة التوتر. فعلى المستوى المحلي، هدف السعوديون من الدخول في المحادثات مع الإيرانيين في عام 2021 واستئناف العلاقات هو تخفيف الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وهبوط أسعار النفط، وتكلفة حرب اليمن. فالضربات المتلاحقة من جائحة فيروس كورونا وتهاوي إيرادات النفط وارتفاع تكلفة الحرب في اليمن قد أرهقت اقتصاد السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم. ويبدو أن تهاوي الإيرادات المالية لا يرجع إلى النفط فقط، بل امتدّ إلى انهيار إيرادات أخرى مهمّة، ومنها السياحة. وقد أدى تفاقم أزمة الإيرادات إلى اندفاع الحكومة نحو اللجوء إلى الاحتياطي الذي شهد نزيفاً حاداً في الفترة الأخيرة. وفي ظل تراجع الإيرادات بسبب أزمة كورونا، اضطرت المملكة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وصفتها بـ «المؤلمة». وقد حدّر صندوق النقد الدولي من اندثار ثروات السعودية في عام 2035، إذا لم تتخذ إصلاحات جذرية في سياساتها المالية التي تركز أساساً على عائدات النفط. ولدى المملكة خطط مختلفة للتطوير والانتقال من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي، وأن تصبح مركزاً اقتصادياً في المنطقة، ويتطلب تحقيق ذلك الكثير من الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق رؤية 2030 ومشروع نيوم الاقتصادي والخطط الاقتصادية الأخرى في ظل هذه الظروف الاقتصادية والحرب في اليمن، خاصةً أن التكاليف الباهظة للحرب اليمنية قد أدت إلى تآكل احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي. وتذهب التقديرات إلى أنّ السعودية تكبّدت ما يزيد على (10) مليار دولار بسبب حرب اليمن¹⁴. وبما أن تحقيق رؤية 2030 يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً، فإن الرياض تحاول تحقيق ذلك من خلال سياسة تخفيف التوترات وإنهاء الأزمات الأمنية والاقتصادية، بما في ذلك تخفيض حدّة التوتر مع طهران. خاصة إذا لم تتحقق أهداف رؤية 2030، فستكون لها عواقب اقتصادية وسياسية وخيمة على المملكة العربية السعودية.¹⁵

14. Yoel Guzansky and Ari Heistein, "Saudi Arabia's War in Yemen Has Been a Disaster", March 25, 2018, available at: <https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-war-yemen-has-been-disaster-25064>

15. Abby Baghini and Farah N. Jan, "The origins and future of the budding Saudi-Iran détente", January 11, 2022, available at: <https://responsiblestatecraft.org/2022/01/11/the-origins-and-future-of-the-budding-saudi-iran-detente/>

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الدافع الرئيس للسعوديين لتطبيع العلاقات مع طهران هو إنهاء الحرب في اليمن. فلم تحقق الحرب في اليمن الأهداف التي حدّتها السعودية فحسب، بل واجهت المملكة أيضاً مشكلات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة بالطبع. ويُعدُّ الصراع في اليمن الذي تريد السعودية بشدّة أن تخرج منه مفتاح رغبة الرياض في استئناف العلاقات مع طهران والتعلُّب على التوترات في السنوات الماضية.

لقد أصبحت حرب اليمن تشكل مأزقاً مزدوجاً للسعودية، فبالإضافة إلى التكلفة المادية والإحراج الداخلي الذي تسببه هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية على الأراضي السعودية، كالمنشآت النفطية والمطارات والقواعد العسكرية في جدة وجازان ونجران وخميس مشيط والعاصمة الرياض، فإن الحرب باتت تضرُّ بسمعة المملكة خارجياً، وهو ضرر تجاهلته إدارة ترامب، ولكنه بات محكاً أساسياً لإدارة بايدن، الذي كان واحداً من أوائل القرارات الذي اتخذها هو رفع الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية، والإعلان عن وقف دعم العمليات العسكرية السعودية في اليمن. فعلى عكس دونالد ترامب، الذي كان داعماً للسلوك السعودي، وخاصة ملف الصراع في اليمن، أظهر جو بايدن أنه يعارض تصرفات الرياض في اليمن قولاً وأفعالاً من خلال تعليق صفقة السلاح مع السعودية، وإزالة جماعة أنصار الله اليمنية من قائمة الجماعات الإرهابية، وإيقاف دعم التحالف العربي على المستويين العسكري واللوجستي. وقد عطلت الحرب في اليمن العديد من خطط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان؛ لأن هذه الحرب التي دخلت عامها الثامن فشلت في تحقيق أهدافها، إضافة إلى التكاليف العسكرية الباهظة على السعوديين. ومن ثمّ، فإن استئناف العلاقات السعودية مع إيران يمكن له أن يُسهم إسهاماً كبيراً في إنهاء الحرب في اليمن؛ لأن الرياض تدرك أن مفتاح وقف الحرب ليس في أيدي الحوثيين فحسب، بل في أيدي طهران أيضاً. ولدى السعوديين أملٌ في أن يؤدي تخفيف التوترات مع إيران إلى قيام طهران بتسهيل إنهاء الحرب في اليمن. ولهذا السبب حظيت كيفية إنهاء الحرب وتقاسم السلطة في اليمن باهتمام كبير على طاولة المفاوضات بين طهران والرياض، وكان ملف الحرب اليمني المحور الرئيس للمحادثات بين الممثلين الإيرانيين والسعوديين خلال الجولات الخمس من الحوار في بغداد. في الواقع، الهدف الرئيس للرياض من تطبيع العلاقات مع طهران هو معالجة مخاوفها الأمنية وعلى وجه التحديد، وحلّها في اليمن ووضع حدٍّ للهجمات عبر الحدود.¹⁶

16. ولي نصر وماريا فاتنابي، «كيف يُمكن لإيران والسعودية أن تجلبا السلام للشرق الأوسط»، 7 آب/ أغسطس 2021، ترجمات، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أما على الصعيد الدولي، فإن أحد المتغيرات الرئيسة التي دفعت الرياض إلى استئناف الحوار مع طهران والاستعداد للتفاوض هو تغييرٌ نَجح واشنطن بسبب وصول الإدارة الأمريكية الجديدة وسياسات الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن نحو المملكة العربية السعودية. فبعد رحيل دونالد ترامب، فقد السعوديون حليفاً دولياً مهماً، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد سعت إلى فتح قضايا حرجة للمملكة، منها قضية حقوق الإنسان، وحرب اليمن. لهذا السبب اتخذت المملكة العربية السعودية خطواتٍ لتهدئة علاقاتها مع قطر وتركيا بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كما تدرج الرغبة في استئناف العلاقات مع إيران في الإطار نفسه. وعلى وجه الخصوص، فإن الرياض واثقةٌ من أن الولايات المتحدة لن تفعل أيَّ شيءٍ للإطاحة بالنظام الحاكم في إيران، وستحتاج في النهاية إلى التعاون الاقتصادي واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران لتحقيق الاستقرار¹⁷. كما أدى فشل سياسة الضغط القصوى تجاه إيران، وسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجُّبها للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وسعي الولايات المتحدة لتقليل انخراطها في منطقة الشرق الأوسط والتركيز على التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي حدّتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنها تتمثّل في الصين وروسيا، وسحب بطاريات صواريخ «باتريوت» من السعودية، والإفراج عن الوثائق السرية المتعلقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أدى كل ذلك إلى استنتاج المملكة أنه لم يُعد من الممكن الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب حاولت السعودية تغيير سياستها الإقليمية.

انعكاسات استئناف العلاقات الإيرانية السعودية على المنطقة

إيران والسعودية لهما ثقل في المشهد السياسي والأمني في المنطقة. لذلك، فإن حالة التوتر الشديد بينهما في السنوات الثماني الماضية بسبب مختلف القضايا الأمنية والسياسية انعكست على المنطقة بأسرها، وبالتالي، فإن تطبيع العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين المهمتين وتحسين العلاقات بينهما سيكون له تداعيات مهمة على الشرق الأوسط. فمن المحتمل تشهد المنطقة انعكاسات عدة، أبرزها:

17. علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ملخصات الخبراء، ص 7.

تخفيض حدة التوترات وتسوية الأزمات الإقليمية

التقارب السعودي الإيراني قد يكون له انعكاساته الإيجابية على ملفات الصراع العسكري والسياسي القائم في الدول العربية، إذ يشير كثير من التقارير إلى أنه في حال حصل تفاهم حقيقي بين إيران والسعودية فسيؤدي ذلك إلى إنهاء الحرب بالوكالة في المنطقة، والحكومة اللبنانية سوف تتشكّل، لأن المشكلة الأساسية في تشكيل الحكومة تكمن في عناد التحالفات السياسية، بحيث يمكن للسعودية وإيران أن تساعد اللبانيين على تشكيل الحكومة وترتيب الوضع الاقتصادي، والصراع في اليمن من الوارد جداً أن ينتهي، كما يمكن أن يستتب الوضع في العراق، إضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا التقارب إلى زيادة الزيارات بين الرياض ودمشق، التي من الممكن أن تفشل قانون قيصر في حال التفاهم، وموضوع إعادة الإعمار في سوريا سيكون للمملكة دور كبير فيه، وهذا بدوره قد يسهم في تخفيف حدة التوتر الإقليمي والاهتمام بالمشكلات الداخلية للطرفين، بشكل قد ينعكس على استقرار الدول المتضررة من الصراع بينهما.

يمكن أن تؤدي أهم نتائج استئناف العلاقات بين إيران والسعودية إلى إنهاء الحرب في اليمن. حيث تورطت السعودية وإيران بشدة في حرب اليمن القائمة منذ سنوات. إذ دخلت السعودية الصراع عام 2015 لتدعم حكومة البلاد المنفية، بينما تدعم إيران الحوثيين الذين سيطروا على العاصمة صنعاء عام 2014. ويبحث الدبلوماسيون منذ فترة عن طريقة لإنهاء الصراع، الذي أثار واحداً من أسوأ الكوارث الإنسانية وتحوّل إلى حرب بالوكالة بين الرياض وطهران. لهذا استئناف العلاقات بين إيران والسعودية قد يوفر دفعةً لجهود إنهاء الصراع.

منذ مطلع عام 2022، سعت السعودية بنشاط للتوصل إلى نهاية تفاوضية للحرب في اليمن. في نيسان/أبريل 2022، أفضت وساطة يسهرتها الأمم المتحدة إلى هدنة لمدة شهرين، جددت مرتين قبل انتهاء أمدتها في تشرين الأول/أكتوبر، لكنها ما تزال محترمة إلى حد كبير من قبل جميع الأطراف. وفي كانون الثاني/يناير 2023، يسّرت عُمان اتصالات من خلال قناة خلفية بين السعودية والحوثيين تطورت إلى محادثات مباشرة عندما زار الوفد السعودي صنعاء لمناقشة اتفاق وقف إطلاق نار دائم. تأمل الرياض بأن تطبيع العلاقات مع طهران سيساعد في المحافظة على الزخم نحو المخرج الذي تسعى إليه من اليمن.

وقد تزامن الاتفاق السعودي الإيراني مع الذكرى الثامنة للتدخل العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن لإزاحة مجموعة أنصار الله، التي تتمتع بدعم إيراني. وتحولت الحملة إلى فشل مكلف للسعودية. إذ إنها لم تحقق أهدافها المعلنة، أي هزيمة الحوثيين واستعادة حكومة عبد ربه منصور هادي، الرئيس المعترف به دولياً الذي كان الحوثيون قد أخرجوه من العاصمة صنعاء. كما أنها دفعت إيران إلى تعزيز تعاونها مع الحوثيين، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي واستضافة وسائل الإعلام الموالية للحوثيين.¹⁸

غير أن التقارب مع إيران حرك المياه الراكدة في الملف اليمني؛ فأول مرة منذ نشوب الحرب في اليمن، ذهب وفد سعودي إلى صنعاء التي تخضع لسيطرة الحوثيين، للتفاوض على الوصول إلى اتفاق شامل يؤدي إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم. ونتج عن هذا التقارب تبادل (887) أسيراً ومحتجزاً، بينهم (706) أسرى من الحوثيين، و(181) أسيراً من التحالف الحكومي، بموجب اتفاق رعته الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بين الطرفين. ومن المرجح أن يشهد الملف اليمني تحولاً كبيراً بعد الاتفاق السعودي الإيراني حيث أن الاتفاق يعتبر بمثابة عامل معزز لجهود السلام الدولية والإقليمية ومبادرات السلام التي توصلت إلى تهدئة على المستوى العسكري ابتداءً من شهر نيسان/أبريل من العام الماضي. لذلك من المفترض أن تنخرط جماعة الحوثي بشكل جاد في مباحثات السلام مع مجلس القيادة الرئاسي الأمر الذي سوف يؤدي إلى رسم ملامح جديدة في مسار التسوية السياسية في اليمن، إذ أعلنت البعثة الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة أن استئناف العلاقات بين إيران والسعودية سيساهم في بدء الحوار اليمني وتشكيل حكومة وطنية شاملة في اليمن على وجه التحديد.

وأما في حالة سوريا، ستوفّر المصالحة السعودية الإيرانية فرصة أمام نظام الأسد لإعادة ترتيب بيته الداخلي وإقامة علاقات إقليمية جديدة. دعمت إيران بشار الأسد في حرب بلاده الطويلة، بينما دعمت السعودية المعارضة التي تسعى للإطاحة به. فقد ساهمت الحرب السورية إلى حدٍ بعيد في عزل النظام عن سائر العالم العربي، ما دفعه إلى التقرب أكثر من إيران، فتوطدت العلاقة بينهما بشكل كبير ولا رجوع عنه. هذا التحالف مبنيٌّ على الدم، إذ حارب الإيرانيون إلى جانب قوات

18. Middle East and North Africa, “The Impact of the Saudi-Iranian Rapprochement on Middle East Conflicts”, 19 APRIL 2023, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-saudi-arabia/impact-saudi-iranian>.

النظام السوري لما يربو على عقد من الزمن. لذا، لن يأتي الاتفاق السعودي الإيراني على حساب حليف طهران الأساسي في سوريا، أي النظام السوري، بل على العكس، سيفسح هذا الاتفاق المجال أمام النظام للمشاركة على الصعيد الإقليمي من خلال نسج علاقات جديدة مع مجموعة من الدول العربية.

في الواقع أن العلاقات الجديدة التي سيقمها النظام السوري خلال السنوات المقبلة ستكون ثمرة استئناف العلاقات الإيرانية السعودية. فقد شكّلت السعودية العقبة الأساسية في وجه عودة النظام السوري إلى كنف الإطار العربي الإقليمي. وإذا كان التحالف السوري مع إيران أحد الأسباب الرئيسة وراء قطع السعودية علاقاتها بدمشق، فقد تبدّد هذا السبب الآن، وأصبحت عودة النظام إلى الحضن العربي بالكامل مسألة وقت ليس إلا.

وتأتي عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، نتيجة جهود مكثفة قادتها الرياض، وهو مؤشر حاسم على نفوذ المملكة المتنامي عربياً، حيث استطاعت إقناع الدول الأخرى المتحفظة. وفي إطار التحولات الهامة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، أعلنت كل من السعودية وسوريا في 23 آذار/مارس 2023 إجراء محادثات لاستئناف عمل الخدمات القنصلية، ثم تسارعت الأمور ليجري الحديث عن اتفاق البلدين على عودة العلاقات الدبلوماسية بعد مرحلة قطيعة استمرت لأكثر من عقد من الزمان، إذ استقبل وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، الذي لبى الدعوة لزيارة المملكة بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2023. واتفق الجانبان في البيان المشترك، الذي بثته وكالة الأنباء السعودية، على أهمية حل الصعوبات الإنسانية ووصول المساعدات إلى سوريا، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين إلى مناطقهم وتوفير بيئة آمنة لهم، واتخاذ مزيد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في استقرار الأوضاع بكامل الأراضي السورية، والتسوية السياسية، ومساعدة سوريا على التصدي للإرهاب والتدخلات الخارجية. وهي خطوة مهمة سبقتها عدة مؤشرات على تحولات في الموقف السعودي تجاه سوريا، أبرزها: تصريح وزير الخارجية السعودي خلال انعقاد القمة السعودية الصينية في ديسمبر 2022، برغبة الرياض في البحث عن طريقة للتواصل مع النظام السوري، ورفع علم النظام السوري في أثناء انعقاد القمة العربية الصينية، التي أعقبت القمة السعودية الصينية، إضافة إلى الدعم الذي قدمته المملكة لسوريا بعد كارثة الزلزال الذي ضربها في شباط/فبراير 2023.

وبدأت الخطة السعودية لإعادة سوريا بزيارة هامة أجراها وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان إلى دمشق، في منتصف نيسان/ أبريل الماضي، وهي أول زيارة رسمية لمسؤول سعودي كبير إلى سوريا منذ 2011، التقى فيها الرئيس بشار الأسد. تلاها إعلان وزارة الخارجية السعودية في مايو، استئناف عمل بعثتها الدبلوماسية في سوريا، آخذة في الاعتبار القرار الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية بعودة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية. ثم توجيه الدعوة للرئيس السوري بشار الأسد رسمياً للمشاركة في القمة العربية القادمة في جدة.

وفي أعقاب هذا التطور، حضر بشار الأسد، شخصياً قمة الرياض في 19 أيار/ مايو، وفي الوقت نفسه تقريباً، قررت السعودية وسوريا إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. ويأتي الاتفاق السعودي الإيراني في ظل وصول الأوضاع الداخلية في سوريا إلى حالة من الجمود بعد استعادة النظام السياسي السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، يقابله انفتاح عربي وإقليمي نسبي على نظام الأسد، في ظل هذه المعطيات من المرجح أن يساهم استئناف العلاقات الإيرانية السعودية في تسهيل عودة سوريا بشكل تدريجي لمحيطها العربي.¹⁹ في الواقع، يبدو أن الاتفاق الإيراني السعودي يمكن أن يسرع تطبيع العلاقات بين النظام السوري والحكومات العربية.

وأما الدولة الثالثة التي يمكن أن تستفيد من استئناف العلاقات بين طهران والرياض هي لبنان. وقد تدعم إيران حزب الله اللبناني منذ زمن بعيد، بينما تدعم السعودية السياسة السنة في البلاد وبعض التيارات المسيحية. ولهذا، فإن تخفيف التوترات بين الرياض وطهران قد يشهد ضغط الطرفين من أجل المصالحة السياسية في لبنان، الذي يواجه حالة انهيار مالي غير مسبوق. لقد شكل التنافس السعودي الإيراني عقبة رئيسية، أمام التوصل إلى حل وسط في لبنان من شأنه أن يسمح للنخب السياسية في البلاد بتقديم معالجة ذات معنى للأزمة المدمرة التي شلت اقتصاده منذ أواخر عام 2019، عندما نشأت حركة احتجاجية واسعة ضد الطبقة السياسية برمتها. لقد تعثر لبنان أيضاً ودخل في حقبة من شلل الدولة وسط استقطاب عميق بين معسكرين سياسيين. واحد بقيادة حزب الله الذي يمثل نفوذ إيران الإقليمي، بينما تدعم السعودية المعسكر الآخر. وقد جعل هؤلاء اللاعبين الخارجيين، من خلال تحالفاتهم مع لاعبين لبنانيين رئيسيين، من الصعوبة التوصل إلى تسوية وتشكيل حكومة فعالة.

19. «الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 مارس 2023، على الرابط: <https://rasanah-iiis.org>

ويقف الخلاف السياسي الداخلي حاجزاً أمام دوران عجلة الاقتصاد خاصة أن البرلمان فشل للمرة الحادية عشرة، منذ سبتمبر الماضي، في انتخاب خلف للرئيس اللبناني ميشال عون، الذي انتهت ولايته في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2022. فأمام تأزم الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة اللبنانية من المرجح أن ينعكس التقارب السعودي الإيراني إيجابياً على الحالة اللبنانية، فقد يقلل التقارب من حدّة النزاع الطائفي في لبنان الأمر الذي يمكن أن يساهم في كسر الجمود السياسي وتسريع وتيرة الاتفاق على مرشح رئاسي في الفترة القادمة، مما سينعكس على المستوى الاقتصادي حيث يؤدي تحسن الوضع السياسي إلى فتح آفاق اقتصادية جديدة في عدّة قطاعات أبرزها السياحة العربية وزيادة حجم الاستثمارات والدعم، لا سيّما من قِبل المملكة العربية السعودية ودول الخليج. لذلك من المرجح أن يكون للاتفاق السعودي الإيراني أثر كبير في استقرار لبنان على المستويين السياسي والاقتصادي في حال نجاح الاتفاق وبناء الثقة. وبعد الاتفاق، قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان: «لبنان يحتاج لتقارب لبناني وليس إيرانياً سعودياً»، كاشفاً عن عمل عربي لصياغة حوار «لا محالة سيتم مع دمشق». وفي تصريحات مُتلفزة مع قناة «العربية» السعودية، نشرتها خارجية المملكة عبر «تويتر»، قال الوزير السعودي، بشأن تأثير الاتفاق على أزمات لبنان: «في النهاية والبداية، على لبنان أن ينظر إلى مصلحته وأن يقدم الساسة المصلحة اللبنانية على أي مصلحة، وحينما يقدم ذلك فسيزدهر لبنان».

والجديد في هذا الشأن، ما دار بين السفير السعودي لدى لبنان، وليد البخاري، ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، خلال زيارة أجراها البخاري في المقر العام لحزب جعجع بمدينة معراب. وتطرّق البخاري وجعجع إلى الملف الرئاسي بشكل أساسي، وشددوا على ضرورة الإسراع في إتمام هذا الاستحقاق، والإتيان برئيس سيادي إصلاحي خارج الاصطفافات. وجرى التأكيد في الاجتماع أن موقف المملكة «ثابت تجاه لبنان ولن يتغيّر، وسينعكس الاتفاق السعودي الإيراني بشكل إيجابي على البلاد»²⁰. وفي آخر المستجدات استضافت السفارة السعودية في العاصمة اللبنانية بيروت عدداً من السفراء العرب والأجانب، بينهم السفير الإيراني في بيروت مجتبي أماني. وفي هذا السياق أكدت صحيفة عكاظ السعودية أن اللقاءات التي تمت في بيروت تأتي في إطار النهج الدبلوماسي للمملكة، الساعي إلى تصفير المشكلات في المنطقة، والتفرغ لمرحلة البناء وتوجيه الطاقات نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما تجيء في إطار اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض

20. كامل جميل، «تحرك سعودي في لبنان ما الدور الإيراني منه؟»، الخليج أونلاين، 30 مارس 2023، على الرابط: المختصر

<https://khaleej.online/jpWr4A>

وطهران، الموقع في آذار/مارس الماضي برعاية صينية.²¹

إلى جانب ذلك، يمكن للاتفاق السعودي الإيراني أن يخفف حدة التوترات في العراق. ومن أجل خفض حرارة التوترات، بذلت بغداد جهوداً لإعادة تموضع العراق بصفته ساحة للحوار الإقليمي بدلاً من أن يكون ساحة للمواجهة بالوكالة. وقد دعا سياسيون عراقيون مختلفون إلى إقامة علاقات أفضل بين السعودية وإيران. وقد استعمل مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي بين عامي 2020 و2022، بوجه خاص، العلاقات التي أقامها بصفته رئيس المخابرات السابق لدعوة ممثلين إيرانيين وسعوديين إلى بغداد لخمس جولات من المباحثات المباشرة خلال وجوده رئيساً للوزراء. وكانت تلك المفاوضات جوهرية في توضيح هواجس كلا الطرفين وبناء ممارسة للحوار المنتظم مهدت السبيل لاجتماع بكين. وقد حاول العراق، في ظل وجود رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في منصبه، تعزيز علاقاته مع السعودية. ففي أواخر شباط/فبراير 2023، وقّع مسؤولون من وزارتي الداخلية السعودية والعراقية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الأمني، وفي كانون الثاني/يناير، استضافت مدينة البصرة الدوري الخامس والعشرين لكأس الخليج في كرة القدم، الأمر الذي شهد تدفق زوار خليجيين إلى البلاد لم تعرفه منذ سنوات. كما يمكن للإنفراج السعودي الإيراني أيضاً أن يزيل العقبات السياسية التي وقفت في طريق ضخ استثمارات سعودية كبيرة في العراق.

وقد حاولت بغداد منذ بعض الوقت تقريب جارتها الحازمتين من بعضهما البعض. إيران هي الأكبر وتتمتع بعلاقات دينية، واقتصادية وثقافية وثيقة مع الكثير من العراقيين. ولديها نفوذ سياسي كبير أيضاً؛ فقد استغلت طهران الفوضى التي تلت الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 لتوسيع نفوذها، لا سيما في أوساط الأغلبية الشيعية والأحزاب الإسلامية الحاكمة التي تمثلها. ومن جهة أخرى، فإن العراقيين السنة يرتبطون تاريخياً بعلاقات قبلية، وتجارية ودينية مع السعودية. وقد مارست الرياض النفوذ السياسي الذي تتمتع به في العراق بشكل رئيس من خلال القبائل السنية وأيضاً الأحزاب السياسية التي شكلت الشركاء الثانويين في حكومات تقاسم السلطة بعد عام 2003. وفي حين أن السعودية لم تكن طرفاً في الصراع الذي خاضته القوات شبه العسكرية ضد الولايات المتحدة، فإنها وجدت الوضع الأمني الإجمالي، ولا سيما بوجود المجموعات الموالية لإيران

21. «بخاري يلتقي سفيري إيران وسورية في بيروت»، صحيفة عكاظ، 23 يونيو 2023، على الرابط: <https://www.okaz.com.sa/ampArticle/2136843>

قرب حدودها مع العراق البالغة (800 كم)، تهديداً لمصالحها²². ويمكن القول: إن العراق قد يكون من أبرز المستفيدين من التقارب السعودي الإيراني لسببين واضحين هما: أولاً، يتمتع العراق بموقع جغرافي فريد، إذ تجمع حدوده برياً مع كلٍّ من السعودية وإيران. وثانياً، اعتمدت الدولتان أجنداث متضاربة في العراق، وتفاقت الخصومة الطويلة بينهما حالة انعدام الاستقرار هناك. وعلى الرغم من أن الاتفاق السعودي الإيراني سيواجه امتحانه الأول في اليمن على الأرجح، فإن العراق سيشكل حقل الاختبار الأساسي لهذا التقارب على المدى الطويل. لقد حصدت طهران نفوذاً ملحوظاً في بغداد، الأمر الذي أثر ليس فقط على المصالح السعودية في الآونة الأخيرة، بل أيضاً على أمن المملكة. ويُعتقد أن الطائرات المسيّرة التي استهدفت منشآت نفطية سعودية في العام 2019، والقصر الملكي في الرياض في العام 2021 قد انطلقت من داخل العراق²³.

تعزيز سياسة تصفير المشكلات في المنطقة

شهدت منطقة الشرق الأوسط، خلال العقد الماضي، العديد من الصراعات والأزمات، التي عصفت ببعض دولها، وجعلتها ساحة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية والتدخلات الإقليمية والدولية الخارجية، ومنطقة جذب لتنظيمات التطرف والإرهاب والجماعات المسلحة من كل نوع وصنف. ولكن اتجهت العديد من الدول منذ نهاية العام 2021 إلى تبني نهج جديد يقوم على سياسة «تصفير المشكلات»، والتي تعني سعي بعض الدول إلى إزالة المشكلات من علاقاتها مع الدول الأخرى أو على الأقل تقليص هذه المشكلات وتخفيضها إلى أدنى المستويات²⁴.

تتجه الآن العديد من دول الإقليم في سياستها الخارجية إلى تصفير المشكلات القائمة والمحتملة، والبحث عن حلول ابتكارية لتسوية خلافاتها مع دول الجوار، وعن صيغ جماعية أكثر

22. Middle East and North Africa, “The Impact of the Saudi-Iranian Rapprochement on Middle East Conflicts”, 19 APRIL 2023, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-saudi-arabia/impact-saudi-iranian>.

23. Michael Young, “How Do Carnegie Scholars Interpret the Impact of the Saudi-Iranian Deal on Their Area of Interest?”, March 16, 2023, <https://carnegie-mec.org/diwan/89273>.

24. أمل الهدابي، «محددات نجاح سياسة تصفير المشكلات في الإقليم»، مركز المستقبل، 28 مايو 2023، على الرابط: [/https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8240](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8240)

تعاونية يربح فيها الجميع، خاصة بعد التداخيات السلبية لأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على دول الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، شهدت المنطقة في الآونة الأخيرة نمواً لافتاً في سياسة «تصنيف المشكلات»، الأمر الذي أسفر عن تسوية الخلافات الخليجية، والحوار التركي المصري، والتضامن الإنساني والسياسي الكبير مع تركيا وسوريا عقب الزلزال الأليم الذي ضربهما، والعمل على عودة سوريا إلى الحضن العربي. وهنا نستطيع القول: إن الاتفاق من شأنه تعزيز هذا التوجه نحو «تصنيف المشكلات» الذي بات العنوان الأبرز في السياسات الخارجية لدول الإقليم، بهدف التركيز على قضايا البناء والتنمية والازدهار لشعوبها كافة. لا سيّما أن تسوية النزاعات والخلافات في المنطقة عموماً، والسعودية الإيرانية تحديداً، من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما قد يتيح من تنشيط حركة التجارة والاستثمارات المشتركة، خاصة في ظل ما تمتلكه البلدان من إمكانيات اقتصادية وموارد نفطية كبيرة.

فعودة العلاقات بين السعودية وإيران ستفتح بلا شك الباب على مصراعيه للحوار بين الدولتين لتسوية العديد من الأزمات المشتعلة في المنطقة. كما ستدفع عودة العلاقات بين الدولتين أيضاً إلى تشجيع الدول الأخرى في الإقليم، تطبيقاً لنظرية الدومينو، إلى الجلوس معاً لحل النزاعات المشتعلة الأخرى مثل الوضع في ليبيا. وفي هذا الإطار، قد نجد الدول المتداخلة في الصراع الليبي تجلس معاً هي الأخرى من أجل وضع نهاية لهذا الصراع الذي تحطى عمره (12) عاماً. ومن شأن كل هذا أن يفتح المجال أمام استعادة الأمن والاستقرار في هذه البلدان، ومن ثم التركيز على جهود إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية الأساسية، وهو ليس بالأمر الهين، فعلى سبيل المثال، هناك دراسة أكدت أن سوريا وحدها بحاجة إلى حوالي (400) مليار دولار لإعادة الإعمار²⁵. وفي عام 2022، أكد البنك الدولي أن تكلفة إعادة الإعمار في اليمن لما خلفته الحرب تقدر بـ (25) مليار دولار²⁶.

إضافة إلى ذلك، يمكن للاتفاق أن يساعد أيضاً في تخفيف حدة التوترات في منطقة الخليج الأوسع. وأشد المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة، والكويت وعمان جميعهم بالاتفاق على

25 . باسمه عطوي، «نفي إعادة الإعمار تم إطلاقه دولياً والكلفة تصل إلى 400 مليار دولار وسط تحديات كبيرة»، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 461، أبريل 2019، ص 62.

26. هاني مسهور، «البنك الدولي يقدر تكلفة إعادة إعمار اليمن»، سكاى نيوز عربية، 20 يونيو 2022، على الرابط:

<https://www.skynewsarabia.com/business/1532507>

أنه تحرك نحو الاستقرار والرخاء الذي سيعود بالفائدة على جميع الأطراف. كما يساعد التقارب السعودي الإيراني على فتح الباب أمام الحوار الأمني بين دول الخليج، وإيران والعراق. لقد أظهرت بعض دول الخليج الأصغر عناداً في الماضي بشأن توسيع انخراطها مع طهران إذا لم تقم الرياض أولاً بإصلاح العلاقات، وبهذا المعنى، فإن الاتفاق يفتح الباب على نقاشات أوسع، ويمكن لمثل ذلك الحوار أن يشكل منصة للدول لتناقش وتطور وسائل لمعالجة هواجسها الأمنية الرئيسة، ولا سيما في الخليج نفسه²⁷. ويمكن تحليل الزيارات الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك قطر وعمان والكويت والإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد.

إمكانية تشكيل نظام إقليمي جديد

من التدايعات المحتملة لاستئناف العلاقات بين طهران والرياض هو تشكيل نظام إقليمي جديد ورسم خريطة للتحالفات في المنطقة. فعلى عكس التوقعات المسبقة، لم يؤد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى انفجار حالة من الفوضى، بل يبدو أن هذه الانسحاب مهّد لتشكيل دبلوماسية إقليمية قائمة على أساس المفاوضات التي قد تعود بالفائدة على الإقليم، حيث يسعى جميع الفاعلين إلى إصلاح العلاقات المتوترة للبدء من جديد في ضوء توازن القوى القادم. ويؤشر تقارب المصالح الاستراتيجية للصين وإيران والسعودية إلى واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط²⁸. بعد توقيع اتفاق بكين الثلاثي بين السعودية وإيران، في 10 آذار/مارس الماضي، ما الذي تغير على المستوى الإقليمي بمفهومه الضيق؟ فدول الإقليم لم تتغير جغرافيتها؛ فهي موجودة في مكانها، سواء على مستوى المملكة العربية السعودية أو على مستوى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. التغيير الحقيقي الذي حدث بعد اتفاق بكين لا يقتصر على هدف إعادة تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران، وإنما يتجاوز ذلك كثيراً، ويعني أكثر من تطبيع علاقات بين بلدين متنافسين،

27. Middle East and North Africa, "The Impact of the Saudi-Iranian Rapprochement on Middle East Conflicts", 19 APRIL 2023, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-saudi-arabia/impact-saudi-iranian>.

28. Maria Fantappie and Vali Nasr, "A New Order in the Middle East? Iran and Saudi Arabia's Rapprochement Could Transform the Region", March 22, 2023, available at: <https://www.foreignaffairs.com/china/iran-saudi-arabia-middle-east-relations>.

ويشير إلى ملامح قيام نظام إقليمي جديد في الخليج والجزيرة العربية. إلى جانب ذلك، ظهر أمامنا، عبر الوساطة الصينية، انتقال مراكز الثقل الاستراتيجي والجيواستراتيجي من الغرب إلى دول الجنوب للعالم الثالث.

إذا أخذنا المملكة العربية السعودية بوصفها أحد طرفي اتفاق بكين، فسيلاحظ اختلاف شبكة علاقاتها بالقوى الدولية الكبرى عن وضع إيران. أغلب المراقبين اعتبروا أن اتفاق بكين جاء في وقت ينحسر فيه النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا صحيح إذا ما رأينا الحرص الصيني أثناء استقبال الرئيس الصيني في كانون الأول/ ديسمبر، حيث نظم له ثلاثة لقاءات قمة مع السعودية، البلد الزائر، ومع دول مجلس التعاون، ثم مع أعضاء جامعة الدول العربية²⁹.

فعندما وقّعت المملكة العربية السعودية وإيران إتفاقيةً لإعادة العلاقات الدبلوماسية، أعلن المراقبون في جميع أنحاء العالم نهاية الشرق الأوسط أحادي القطب. ولأن الصين توسّطت في الصفقة، كما قالوا، فقد أظهر ذلك أن قوة الولايات المتحدة غير المتنازع عليها قد انتهت. ربما، ولكن بعد عقدٍ من إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن «محور أميركي لآسيا»، وسنواتٍ عدة من شغور «العرش» الإقليمي شهدت خلالها منطقة الشرق الأوسط القوى الدولية والإقليمية -روسيا، والصين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وإيران، تركيا، وإسرائيل، وحتى عُمان- تقود الديناميكيات السياسية فيها، كان يمكن الافتراض أنه كان ينبغي التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج قبل ذلك بكثير.

يشيرُ الاتفاقُ السعودي الإيراني إلى أن اثنتين من القوى الكبرى في المنطقة تسعيان إلى تطبيع علاقاتهما في اتجاهٍ نظامٍ أكبر. وكتاهما لديها ما يبرر ذلك بشكل مفهوم. بالنسبة إلى السعوديين، كان الصراع في اليمن استنزافاً شديداً لمالية الرياض، وإلهاءً عن تطورات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتغيير المملكة العربية السعودية وتكييف اقتصادها مع حقبة ما بعد النفط والغاز. إن خروج المملكة من الحرب الدموية هو سببٌ إضافي لاختيارٍ مسارٍ جديد اليوم. أما بالنسبة إلى إيران، فلديها أيضاً حافزٌ لترسيخ ما فازت به في العقد ونصف العقد الماضيين. في الواقع قد ترى السعودية وإيران في التوصل إلى تسوية في اليمن خطوة أولى نحو ترتيبٍ أممي إقليمي يمكن أن يحقق مصالحهما.

29. محمد علي السقاف، «نحو نظام إقليمي جديد في إطار التحولات الدولية»، الشرق الأوسط، 3 أبريل 2023، على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/4251906>

كما سترحب غالبية القوى الكبرى في المنطقة، وجميع القوى الصغرى، بنظام إقليمي مستقر. ويُعاني العديد من البلدان من استياءٍ محلي عميق حيث لم تعد الحكومات قادرة على الوفاء بالعقد الاجتماعي القديم لتزويد مجتمعاتها بقدرٍ من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية مقابل الإذعان السياسي. يتمثل أحد مسارات الاستقرار الداخلي في الاعتماد على نظامٍ إقليمي آمن، حيث يُقلل ذلك من احتمال تسوية الدول لخلافاتها في مناطق نظيراتها الإقليمية المنقسمة³⁰.

وفي هذا السياق، كشف قائد القوات البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال شهرام إيراني، في 2 حزيران/ يونيو الجاري عن تشكيل تحالف بحري إقليمي جديد قريباً، سيضم دولاً خليجية وأخرى إقليمية. وقال في تصريحات للتلفزيون الإيراني: إن التحالف سيضم إيران، والسعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والعراق، وباكستان، والهند. وأضاف إيراني: «جميع دول شمال المحيط الهندي وصلت إلى قناعة بضرورة العمل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لتحقيق الأمن بشكل مشترك من خلال تعاون لافت». وتابع أنه على الرغم من أن بقية الدول المعنية لم تعقب، لكن هذا التحالف المحتمل سيكون «بمثابة اختراق كبير نحو شرق أوسط واحد دون انقسامات سياسية وقوى خارجية». و«سيؤثر أمن المنطقة بشكل كبير باحتمال تشكيل هذا التحالف البحري، إذ يعزز التعامل مع القضايا الأمنية مثل التهديدات البحرية وعدم الاستقرار في الخليج عبر تعزيز التعاون بين هذه الدول المتنافسة تقليدياً، ويمكن للتحالف أن يعزز قدرة المنطقة على صد الهجمات الخارجية وضمان أمن الطرق الاقتصادية الرئيسة. واعتبر أن التحالف البحري الإيراني الخليجي المحتمل لا يزال في مراحله الأولى، وليس من الواضح تأثيره أو نجاحه على المدى الطويل، لكن المنطقة تتحرك نحو «نظام إقليمي جديد، وسيكون لشرق أوسط موحد آثار بعيدة المدى على الجغرافية السياسية العالمية، بالإضافة إلى أمن واستقرار المنطقة»³¹.

30. Michael Young, “Mideastern states may be moving toward a new regional order, but its glue will be authoritarian stability”, March 21, 2023, available at: <https://carnegie-mec.org/diwan/89324>.

31. Syed Raiyan Amir and Muhammad Estiak Hussain, “Unveiling Iranian Strive to Form a Naval Alliance in the Gulf”, June 15, 2023, available at: <https://modern diplomacy.eu/2023/06/15/unveiling-iranian-strive-to-form-a-naval-alliance-in-the-gulf>.

ويأتي الإعلان الإيراني عن تشكيل مرتقب لتحالف بحري، في ضوء تقارب مع السعودية والإمارات، وإعلان الأخيرة قبل أيام انسحابها من التحالف البحري الإقليمي بقيادة الولايات المتحدة، بعد نشر تقارير عن ضغوط مارستها أبو ظبي على واشنطن لاتخاذ خطوات أكثر قوة لردع طهران، بعد أن احتجز الجيش الإيراني ناقلتي نفط بخليج عمان في الأسابيع الأخيرة. إلى أن قرار الإمارات العربية المتحدة بالانسحاب من التحالف البحري بقيادة الولايات المتحدة ربما يكون متأثراً بالبديل المحتمل الذي قدمته الصين وإيران³².

الخاتمة

العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية معقدة وملبئة بالتقلبات، حتى أنه في السنوات الأخيرة، سيطر العداء والحرب بالوكالة على العلاقات بين هذين البلدين. لقد كان للعلاقات المتوترة بين إيران والسعودية في العقد الماضي العديد من التداعيات السلبية على هاتين القوتين الإقليميتين ودول الشرق الأوسط، لا سيما العراق وسوريا واليمن ولبنان. ولكن استئناف العلاقات بين طهران والرياض وتحسينها سيكون له نتائج إيجابية مهمة.

داخلياً، فإن استئناف العلاقات بين إيران والسعودية سيحقق مكاسب ومصالح كبيرة، للعديد من الأطراف، فمن جهة السعودية التي تسعى إلى تثبيت دورها في المنطقة، وتخفيف حدة الصراع في علاقاتها، وربط علاقاتها بقوى مختلفة بدلاً من تفرّد المصالح الأمريكية في التأثير على سياساتها، إضافةً إلى سعيها إلى الخروج الآمن من اليمن أو إنهاء الأزمة بلا خسائر كبيرة. لا سيما أن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، يريد إنفاق عشرات المليارات من الدولارات على المشروعات العملاقة، من أجل إبعاد المملكة عن الاعتماد على النفط الخام، في ظل التهديدات التي يفرضها تغير المناخ. ومن جهةٍ أخرى، وجدت طهران الفرصة سانحة في الوقت الراهن لإبرام الاتفاق مع الرياض التي تسعى بدورها إلى تسوية صراعات منطقة الشرق الأوسط، وتخفيف حدة أزمتها، بهدف خلق بيئة إقليمية مواتية لرؤية 2030، وتستهدف جذب الاستثمارات الدولية إلى المملكة، الأمر الذي يستلزم استقرار المنطقة وإنهاء مسببات التوتر فيها. وقد تعرضت إيران لعقوبات دولية شديدة عقب انهيار اتفاقها النووي مع القوى العالمية عام 2015. كما واجهت طهران

32. Adil Rasheed, "Iran-Arab Gulf Joint Naval Force and China's 'Collective Security Architecture'", June 15, 2023, available at: <https://www.idsa.in/idsacomments/iran-arab-gulf-joint-naval-force-and-china-arasheed-150623>.

خلال الفترة الماضية ضغوطاً دولية متزايدة بسبب التقارير الواردة عن انحراطها في الحرب الروسية ضد أوكرانيا، بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان، فضلاً عن إخفاقها حتى الآن في التوصل لتسوية بشأن الاتفاق النووي مع الغرب، الأمر الذي يدفعها إلى تحقيق إنجاز بحجم إعادة العلاقات مع السعودية، بهدف تسويق النظام الإيراني لنفسه داخلياً وخارجياً. كما سيُمكن التقارب للحكومة الإيرانية من تقديمه كأحد إنجازاتها، في ظل وجود توجه لدى قطاع من الرأي العام الإيراني يشير إلى عدم الرضى عن تداعيات الدور الإيراني في الإقليم على الداخل الإيراني، وبشكل خاص فيما يتعلق بتوجيه جزء معتبر من المال العام لتمويل أنشطة طهران في المنطقة.

إقليمياً، تجاوز طهران والرياض من مرحلة العداء إلى التعاون سيكون له أثر إيجابي على المنطقة برمتها، لكن تنفيذه يتطلب المزيد من الخطوات اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة والقيام بخطوات عملية لحلحلة القضايا الخلافية بين البلدين. فبعد عقود من التنافس السعودي الإيراني على زعامة منطقة الشرق الأوسط، والذي اتخذ اتجاهاً عنيفاً أحياناً، يُشير استئناف العلاقات بين الجانبين إلى أن المنطقة تشهد عملية إعادة ترتيب، مؤقتة على الأقل، للتحالفات والخصومات القائمة. ويُعدّ هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي خاضتها دبلوماسية الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهم في بناء أواصر الثقة المتبادلة، ويقلّل من احتمال حدوث سباق إقليمي على التسلّح، متيحاً لدول المنطقة فرصة التركيز على تحدياتها المحلية والتنمية الاقتصادية. وقد يساعد أيضاً على تيسير مسار المحادثات المتعثّرة حول البرنامج النووي الإيراني، وربما حتى على التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. إضافةً إلى ذلك، سيبني الاتفاق على المفاوضات المتواصلة بين السعوديين والحوثيين بشأن وقف إطلاق النار في اليمن ليفضي على الأرجح إلى بلوغ حل سلمي للصراع، ما من شأنه أن يسمح بتدفّق المساعدات الإنسانية إلى اليمن الذي تمرّقه الحرب ويطلق عملية إعادة الإعمار هناك. وقد يسهم التقارب السعودي الإيراني أيضاً في حلحلة مشكلات شائكة في كلّ من العراق وسوريا ولبنان³³.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أن العراق لعب دوراً كبيراً في الوساطة بين السعودية وإيران، بعد استضافة بغداد لحوارات الحوار بين الجانبين. لذلك، من المتوقع أن ينعكس الاتفاق بينهما إيجابياً على الساحة العراقية، بما في ذلك تعزيز الاستقرار السياسي والعوائد الاقتصادية ودعم جهود مكافحة الإرهاب. ومن الضروري أن يتعلم العراق من تاريخ العقدين الماضيين وألا يدخل في لعبة

33. Michael Young, Former source.

التحالفات الإقليمية وأن يكون قادراً على خلق توازن في علاقاته مع طهران والرياض حتى لا يقع ضحية لسياسات ومصالح البلدين في المستقبل. خاصة وأن عراق 2003 مختلف تماماً عن عام 2023 ومن الضروري الحفاظ على توازنه السياسي والأمني كبوصلة في علاقاته الإقليمية، ولا يدخل في تحالف أو تحاد سياسي، أو إستراتيجي مع طرف ضد طرف آخر لا إقليمياً ولا دولياً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يلعب العراق، من خلال ثقله الجيوسياسي في المنطقة، دوراً مهماً في النظام الإقليمي الجديد إلى جانب المملكة العربية السعودية وإيران، ومصر، وإلخ. وألا يكون لاعباً تابعاً للقوى الإقليمية.

المصادر:

- أمل الهدابي، «محددات نجاح سياسة تصفير المشكلات في الإقليم»، مركز المستقبل، 28 مايو 2023، على الرابط:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8240/>

- باسمة عطوي، «نفير إعادة الإعمار تم إطلاقه دولياً والكلفة تصل إلى 400 مليار دولار وسط تحديات كبيرة»، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 461، أبريل 2019.

- فرح الزمان أبو شعير، «إيران والسعودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية»، مركز الجزيرة للدراسات، 22 كانون الثاني/يناير 2014، على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3642>

- علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ملخصات الخبراء، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

- علي نجات، «راهبردهای جمهوری اسلامی ایران وعربستان سعودی در قبال بحران سوریه»، (إستراتيجيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية إزاء الأزمة السورية)، فصلية السياسة الخارجية، شتاء 2015، رقم 28.

- علي نجات، «راهبردهای جمهوری اسلامی ایران وعربستان سعودی در قبال بحران یمن»، (إستراتيجيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية إزاء الأزمة اليمنية)، فصلية العلاقات الدولية، ربيع 2016، رقم 19.

- محمد علي السقاف، «نحو نظام إقليمي جديد في إطار التحولات الدولية»، الشرق الأوسط، 3 أبريل 2023، على الرابط:

<https://aawsat.com/home/article/4251906/>

- كامل جميل، «تحرك سعودي في لبنان ما الدور الإيراني منه؟»، الخليج أونلاين، 30 مارس 2023، على الرابط: المختصر <https://khaleej.online/jpWr4A>

● «نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية: ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران؟»، تقرير ورشة عمل مع الملحقات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 21 مارس 2023.

● «نرخ تورم سالانه»، (معدل التضخم السنوي)، مركز آمار إيران (مركز الإحصاء الإيراني)، أغسطس/آب 2021، على الرابط: <https://www.amar.org.ir/news/ArticleType/ArticleView/ArticleID/15830>

● «حسن روحاني: قيمت دلار می بایست معقول می بود» (حسن روحاني: كان يجب أن يكون سعر الدولار معقولاً)، وكالة أنباء تسنيم، 26 سبتمبر/أيلول 2020، على الرابط: <https://2u.pw/aVDzX>

● «إبراهيم رئيسي: أعداء المسلمين وعلى رأسهم إسرائيل ضد تطوير التعاون بين إيران والسعودية»، آر.تي، 17 يونيو 2023، على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1470759>

● «الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 مارس 2023، على الرابط: <https://rasanah-iiis.org/>

● «بخاري يلتقي سفير إيران وسورية في بيروت»، صحيفة عكاظ، 23 يونيو 2023، على الرابط: <https://www.okaz.com.sa/ampArticle/2136843>

● ولي نصر وماريا فانتاي، «كيف يُمكن لإيران والسعودية أن تجلبا السلام للشرق الأوسط»، 7 آب/أغسطس 2021، ترجمات، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

● هاني مسهور، «البنك الدولي يقدر تكلفة إعادة إعمار اليمن»، سكاي نيوز عربية، 20 يونيو 2022، على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/business/1532507>

● Abby Baggini and Farah N. Jan, “The origins and future of the budding Saudi-Iran détente”, January 11, 2022, available at: <https://responsiblestatecraft.org/2022/01/11/the-origins-and-future-of-the-budding-saudi-iran-detente/>

- Adil Rasheed, “Iran–Arab Gulf Joint Naval Force and China’s ‘Collective Security Architecture’”, June 15, 2023, available at: <https://www.idsa.in/idsacomments/iran-arab-gulf-joint-naval-force-and-china-arasheed-150623>
- Ali Nejat, “Iranian–Saudi Normalization: From Hostility to Cooperative Rivalry, March 24, 2023, available at: Gulf International Forum, 2023, <https://gulif.org/iranian-saudi-normalization-from-hostility-to-cooperative-rivalry>.
- Anchal Vohra, “Saudi–Iranian Rapprochement Is Heading Nowhere”, September 3, 2021, available at: <https://foreignpolicy.com/2021/09/03/saudi-iranian-rapprochement-is-heading-nowhere/>
- John Kifner, “400 Die as Iranian Marchers Battle Saudi Police In Mecca; Embassies Smashed In Teheran,” The New York Times, Aug. 2, 1987, available at: <https://www.nytimes.com/1987/08/02/world/400-die-iranian-marchers-battle-saudi-police-mecca-embassies-smashed-teheran.html>
- Richard Halloran, “2 Iranian Fighters Reported Downed by Saudi Air Force,” The New York Times, June 6, 1984, available at: <https://www.nytimes.com/1984/06/06/world/2-iranian-fighters-reported-downed-by-saudi-air-force.html>
- Maria Fantappie and Vali Nasr, “A New Order in the Middle East? Iran and Saudi Arabia’s Rapprochement Could Transform the Region”, March 22, 2023, available at: <https://www.foreignaffairs.com/china/iran-saudi-arabia-middle-east-relations>.

- Middle East and North Africa, “The Impact of the Saudi-Iranian Rapprochement on Middle East Conflicts”, 19 APRIL 2023, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-saudi-arabia/impact-saudi-iranian>.
- Michael Young, “How Do Carnegie Scholars Interpret the Impact of the Saudi-Iranian Deal on Their Area of Interest?”, March 16, 2023, <https://carnegie-mec.org/diwan/89273>.
- Michael Young, “Mideastern states may be moving toward a new regional order, but its glue will be authoritarian stability”, March 21, 2023, available at: <https://carnegie-mec.org/diwan/89324>.
- Syed Raiyan Amir and Muhammad Estiak Hussain, “Unveiling Iranian Strive to Form a Naval Alliance in the Gulf”, June 15, 2023, available at: <https://moderndiplomacy.eu/2023/06/15/unveiling-iranian-strive-to-form-a-naval-alliance-in-the-gulf>.
- Yoel Guzansky and Ari Heistein, “Saudi Arabia’s War in Yemen Has Been a Disaster”, March 25, 2018, available at: <https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-war-yemen-has-been-disaster-25064>